


قانون رقم (9) لسنة 1987 في شأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها 9 / 1987

عدد المواد: 65

رمز النجمة يرمز الى وجود مواد معدلة 

فهرس الموضوعات

الفصل الأول (2-1)

في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة (2-1)

الفصل الثاني (9-3)

في الاستيراد والتصدير والنقل (9-3)

الفصل الثالث (14-10)

في الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة (14-10)

الفصل الرابع (25-15)

في حيازة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة وصرفها طبياً (25-15)

الفصل الخامس (27-26)

في إنتاج وصنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة (27-26)

الفصل السادس (30-28)

في النباتات الممنوع زراعتها (30-28)

الفصل السابع (33-31)

أحكام عامة (33-31)

الفصل الثامن (64-34)

العقوبات (64-34)

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر
بعد الإطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المواد (23) ، (34) ، (51) ، منه،
وعلى قانون جمارك قطر لعام 1375هـ والقوانين المعدلة له،
وعلى المرسوم الأميري بقانون رقم (28) لعام 1966م بمكافحة العقاقير المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقم (20) لسنة
1972م ورقم (1) لسنة 1983م، والمرسوم بقانون رقم (5) لسنة 1986م،
وعلى المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 1970م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (5) لسنة 1970م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم (14) لسنة 1971م بإصدار قانون عقوبات قطر،
وعلى القانون رقم (15) لسنة 1971م بإصدار قانون الإجراءات الجزائية،
وعلى القانون رقم (3) لسنة 1975م بشأن المحال التجارية والصناعية والعامّة المماثلة،
وعلى القانون رقم (11) لسنة 1982م بتنظيم المؤسسات العلاجية،
وعلى القانون رقم (2) لسنة 1983م في شأن مزاولة مهنتي الطب البشري وطب وجراحة الأسنان،
وعلى القانون رقم (3) لسنة 1983م بتنظيم مهن الصيدلة والوسطاء وكلاء مصانع وشركات الأدوية،
وعلى اقتراح وزير الداخلية،
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،
وبعد أخذ رأي مجلس الشورى،
قررنا القانون الآتي:-

الفصل الأول

في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة

تعتبر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد والمؤثرات العقلية المبينة في الجدولين رقمي (1) و (2) الملحقين به .ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (3) .

المادة 2 (عدلت بموجب قانون 20/2003) ★

لا يجوز استيراد أو تصدير أو إنتاج أو صنع أو زراعة أو تملك أو إحراز أو حيازة أو تعاطي أو الاتجار أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أو تسلم مواد أو نباتات مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو صرفها أو وصفها طبياً أو التبادل عليها أو النزول عنها بأي صفة كانت أو التوسط في شيء من ذلك، إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون. ويعتبر امتناع المتهم عن إعطاء العينة اللازمة للتحليل قرينة على التعاطي.

الفصل الثاني

في الاستيراد والتصدير والنقل

المادة 3 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يجوز استيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو تصديرها أو نقلها إلا بمقتضى ترخيص كتابي من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة. وفي حالة رفض الترخيص يكون قرار الوزير بالرفض مسبباً .ويبلغ إلى صاحب الشأن الذي له أن يتظلم من هذا القرار ، خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إبلاغه به إلى مجلس الوزراء. ويكون قرار مجلس الوزراء الصادر في التظلم نهائياً.

المادة 4 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

ينشأ بالهيئة الوطنية للصحة سجل خاص يقيد به الأشخاص والهيئات المرخص لهم في استيراد وتصدير ونقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة .ويتضمن هذا السجل البيانات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة.

المادة 5

لا يجوز منح ترخيص الاستيراد أو التصدير أو النقل المشار إليه في المادة (3) إلا لمن يلي:-
 (أ) مديري الصيدليات والمحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة.
 (ب) مديري المؤسسات العلاجية المرخص بها.
 (ج) مديري معامل التحليل الكيمائية أو الصناعية المعترف بها.
 (د) المصالح الحكومية والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث العلمية المعترف بها.
 (هـ) الأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في دولة قطر .

المادة 6 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

يجب على المرخص له في استيراد أو تصدير أو نقل مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أن يقدم طلباً بذلك إلى الهيئة الوطنية للصحة يبين فيه اسمه ثلاثياً وجنسيته وعنوان عمله واسم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة وطبيعتها والكمية التي يريد استيرادها أو تصديرها والأسباب التي تبرر الاستيراد أو التصدير أو النقل وموافقة وزارة الداخلية على الطلب، وكذلك البيانات والمستندات الأخرى التي تطلبها الهيئة الوطنية للصحة.
 ويعتبر الترخيص الصادر من الهيئة الوطنية للصحة لاغياً إذا لم يعمل به خلال تسعين يوماً من تاريخ صدوره.
 ولرئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة الحق في رفض الطلب أو خفض الكمية المطلوبة أو إلغاء بعض الأصناف.
 وعلى الهيئة الوطنية للصحة إرسال صورة من الترخيص إلى وزارة الداخلية خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره.

المادة 7 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يجوز تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة التي تصل إلى الجمارك أو تصديرها، إلا بموجب إذن إفراج أو تصدير من الهيئة الوطنية للصحة.
 وعلى إدارتي الجمارك والموانئ في حالتي الاستيراد أو التصدير استلام إذن الإفراج أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الهيئة الوطنية للصحة. وتحفظ نسخة من هذا الإذن لدى كل من الجمارك والموانئ ووزارة الداخلية وصاحب الشأن.
 ويعتبر الإذن لاغياً إذا لم يعمل به خلال تسعين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة 8 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يجوز الإفراج عن المواد المخدرة أو المؤثرة العقلية الخطرة إلا إذا كانت مسجلة بسجلات الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية وثبتت صلاحيتها للاستعمال ومطابقتها للمواصفات والبيانات الواردة بترخيص الاستيراد بموجب تقرير من مختبر مراقبة الأدوية.

المادة 9

لا يجوز استيراد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود تحتوي على مواد أخرى. ويجب أن يكون إرسالها -ولو كانت بصفة عينة داخل طرود مؤمن عليها، وأن يبين عليها اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته.

الفصل الثالث

في الاتجار في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة

المادة 10 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يجوز الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة. ولا يمنح هذا الترخيص إلى:-

(أ) المحكوم عليه بعقوبة مقيّدة للحرية في جنائية.

(ب) المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

(ج) المحكوم عليه في إحدى جرائم الاعتداء على المال أو الجرائم الجنسية والخلفية والزنا والفجور والدعارة والقمار أو التحريض على ارتكابها، أو تزوير أو استعمال محررات مزورة أو انتحال شخصية الغير أو شهادة الزور، وكذلك المحكوم عليه للشروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم.

(د) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف أو الأمانة. ويلغى الترخيص بعد منحه إذا صدر حكم نهائي على المرخص له بعقوبة في إحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة 11 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يرخّص في الاتجار بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إلا في صيدلية أو مخزن أو مستودع أو مصنع أدوية. ويجب أن تتوافر فيها الاشتراطات التي تحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة.

ويعين للمحل المرخص له بالاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة صيدلي مرخص له في دولة قطر، يكون مسئولاً عن إدارته طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة 12 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لا يجوز لمديري المحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أن يبيعوها أو يسلموها أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص والجهات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون وذلك بموجب ترخيص من الهيئة الوطنية للصحة. ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة قراراً بالشروط والإجراءات الخاصة بإصدار هذه التراخيص.

ولا يتم تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة المبيعة أو التي نزل عنها إلا إذا قدم المتسلم إيصالاً من أصل وثلاث صور مطبوع على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضح بكل منها بمداد لا يمكن محوه اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي الخطر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير والكمية بالأرقام والحروف.

ويجب أن يوقع المتسلم أصل الإيصال وصوره الثلاث وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوباً في وسطه كلمة مخدر.

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الإيصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المتسلم إحدى الصور وترسل صورته بكتاب موصى عليه إلى كل من وزارة الداخلية والهيئة الوطنية للصحة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر.

المادة 13 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

على مديري المحال المرخص لها في الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعاً عليه منهم ومبيناً به الوارد من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة والمصروف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملء النماذج التي تعدها الهيئة الوطنية للصحة.

يجب قيد جميع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذلك المصروفة منها أو لا بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الهيئة الوطنية للصحة.
ويدون بهذا الدفتر جميع البيانات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة.
ويجب تقديمه إلى الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية عند كل طلب.

المادة 22

يجوز للصيدليات صرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المواد التالية للأشخاص الآتين:
(أ) الأطباء المرخص لهم في مزاولة مهنة الطب في دولة قطر.
(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمراكز الطبية التي ليس بها صيدالة.

المادة 23 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

تمنح الهيئة الوطنية للصحة بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة بعد تقديم طلب يبين فيه أسماء المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة كاملة وطبيعتها ونسبتها والكمية اللازمة للطالب، فضلاً عن البيانات الأخرى التي يمكن أن تطلبها الهيئة الوطنية للصحة.

المادة 24

يجب أن يبين في بطاقة الرخصة ما يلي:
(أ) اسم صاحب البطاقة ثلاثياً، وجنسيته، ومهنته، وعنوانه.
(ب) كمية المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة، وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة.
(ج) التاريخ الذي ينتهي فيه مفعول البطاقة.

المادة 25 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

يجب على الصيدالفة أن يبينوا في بطاقة الرخصة الكمية التي صرفوها، وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات.
ولا يجوز تسليم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد الذي لا يمكن محوه التاريخ واسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلية الخطر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم الرخصة وتاريخها.
وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الهيئة الوطنية للصحة خلال سبعة أيام من تاريخ انتهاء مفعولها.
وعلى الهيئة الوطنية للصحة إرسال صورة من البطاقة إلى وزارة الداخلية خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورود أصل البطاقة إليها.

الفصل الخامس

في إنتاج وصنع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة

المادة 26

لا يجوز إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أي مادة من المواد الواردة بالجدول رقم (2) .

المادة 27

لا يجوز في مصانع الأدوية صنع مستحضرات يدخل في تركيبها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (10).
ولا يجوز لهذه المصانع استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة التي توجد لديها إلا في صنع المستحضرات التي تنتجها. وعليها أن تتنوع أحكام المادتين (13) (أ) (31) فيما يتعلق بما يرد إليها من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة، وأحكام المواد (12) (أ) (13) (أ) (14) (أ) (31) فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل في تركيبها إحدى المواد المخدرة أو أحد المؤثرات العقلية الخطرة بأي نسبة كانت.

المادة 28

لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (4) الملحق بالقانون.

المادة 29

لا يجوز استيراد أو تصدير أو تملك أو إحراز أو حيازة أو الاتجار أو شراء أو بيع أو تسليم أو التبادل أو النزول عن النباتات المذكورة في الجدول رقم (4) في جميع أطوار نموها وكذلك بذورها كما لا يجوز التوسط في شيء من ذلك، مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (5) الملحق بالقانون.

المادة 30 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لرئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة الترخيص للجهات الحكومية والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث العلمية المعترف بها في زراعة أي نبات من النباتات الممنوع زراعتها، وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التي يضعها لذلك. وله أن يرخّص في استيراد النباتات المبينة بالجدول رقم (4) وبذورها، وفي هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثاني والثالث من هذا القانون.

الفصل السابع

أحكام عامة

المادة 31 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

كل من رخص له في استيراد أو تصدير أو نقل أو حيازة أو الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة يجب عليه أن يقيّد الوارد والمصرف منها أول بأول في اليوم ذاته في دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم وزارة الصحة العامة. كما يجب أن يضمن هذا الدفتر تاريخ ورود أو الصرف واسم البائع أو المشتري ثلاثياً وجنسيته وسنه وعنوانه واسم المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة وطبيعتها وكميتها ونسبتها، وكذلك جميع البيانات التي تقررها الهيئة الوطنية للصحة. ويجب تقديم ذلك الدفتر لمندوب الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية عند كل طلب. وتسري هذه الأحكام كلها على الأشخاص المشار إليهم في المادة (22) وعلى مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية بكتاب موصى عليه في خلال الخمسة عشرة يوماً الأولى من شهري يناير ويوليو من كل سنة كشفاً تفصيلياً موقعاً عليه منهم مبيناً به الوارد والمصرف والباقي من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة خلال السنة أشهر السابقة، وذلك على النموذج الذي تعده الهيئة الوطنية للصحة. ويسري ذلك على المستشفيات والمستوصفات غير الحكومية وعيادات الأطباء المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب في قطر.

المادة 32

يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد (20 ، 21 ، 31) لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها، كما تحفظ الوصفات الطبية المنصوص عليها في المادة (15) للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها.

المادة 33 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

يجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف أو الإضافة أو تغيير النسب الواردة فيها.

المادة 34 (عدلت بموجب قانون 7/1998) ★

يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ولا تقل عن ثلاثمائة ألف ريال كل من:
أ- إستورد بقصد الاتجار أودص مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (3) من هذا القانون.
ب- أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة وكان ذلك بقصد الإتجار.

ج- زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (4) الملحق بهذا القانون أودص أو استورد نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوارها وهي أو بذورها أو حازها وكان ذلك بقصد الإتجار، أو إتجر فيها بأيّة صورة، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا القانون.

وتكون العقوبة بالإعدام وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ولا تقل عن ثلاثمائة ألف ريال في حالة العود. ويعتبر المتهم عانداً إذا ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي (5) سنوات من تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو رد إليه اعتباره فيها. وتراعى في إثبات العود جميع الأحكام القضائية الأجنبية الصادرة بالإدانة في جرائم مماثلة للجريمة المنسوبة للجاني. ويُعاقب بنفس هذه العقوبة إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها. أو إذا أشرك الجاني معه من لم يبلغ من العمر ثمانين سنة ميلادية، أو أحد من أصوله أو فروعه أو زوجه، أو أحد ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم، أو من له سلطة فعلية عليهم في رقابتهم وتوجيههم.

المادة 35 (عدلت بموجب قانون 7/1998) ★

يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشرين سنة ولا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على أربعمائة ألف ريال ولا تقل عن مائتي ألف ريال كل من:

أ- حاز أو أحرز أو اشتري أو باع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (4) أو سلمها أو نقلها أو نزل عنها أو تبادل عليها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء مما تقدم، وكان ذلك بقصد الإتجار في غير الأحوال المرخص بها في هذا القانون.

ب- قتم بمقابل، للتعاطي، مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو سهل تعاطيها في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون.

ج- رخص له بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة، وتصرف فيها بمقابل أية صفة كانت في غير هذه الأغراض.

د- أدار أو أعد أو هيا بمقابل مكاناً لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة.

فإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في البنود الثلاثة الأخيرة بغير مقابل تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال ولا تقل عن مائة ألف ريال.

وتكون العقوبة الحبس المؤبد وبغرامة لا تزيد على أربعمائة ألف ريال ولا تقل عن مائتي ألف ريال في حالة العود. ويعتبر المتهم عانداً إذا ارتكب جريمة مماثلة قبل مضي (5) سنوات من تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو رد إليه اعتباره فيها.

وتراعى في إثبات العود جميع الأحكام القضائية الأجنبية الصادرة بالإدانة في جرائم مماثلة للجريمة المنسوبة للجاني.

ويُعاقب الجاني بنفس هذه العقوبة إذا أشرك معه في ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، من لم يبلغ من العمر ثمانين سنة ميلادية كاملة، أو أحداً من أصوله أو فروعه أو زوجه أو أحد ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم في رقابتهم وتوجيههم، أو كان من قدمت إليه المادة المخدرة أو المؤثر العقلية الخطرة لم يبلغ من العمر ثمانين سنة ميلادية كاملة، أو إذا كان مرتكب الفعل من الموظفين أو المستخدمين العموميين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو الرقابة على تداولها أو حيازتها.

المادة 36

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال ولا تقل عن مائة ألف ريال:

(أ) كل طبيب سلم وصفة طبية تساعد الغير على استعمال مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة دون مبرر طبي.

(ب) كل من كان على علم بأن الوصفة الطبية لا مبرر لها وسلم أو ساعد في تسليم المادة المخدرة أو المؤثر العقلية الخطر المذكور فيها لأي شخص كان.

المادة 37 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ولا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال ولا تقل عن عشرة آلاف ريال، كل من استورد أو حاز أو أحرز أو اشتري أو استلم أو نقل أو أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (4) الملحق بهذا القانون أو حازها أو أحرزها أو اشتراها، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي، أو تعاطى أياً من هذه المواد أو المؤثرات أو النباتات، ما لم يثبت أنه قد رخص له بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون.

ويجوز للمحكمة، بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه على تعاطي أي من المواد أو المؤثرات أو النباتات المشار إليها فيها، إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقدم اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين في المصحات، والتي يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة، تقريراً عن حالته إلى المحكمة لتقرر الإفراج عنه أو استمرار إيداعه لمدة أو مدد أخرى.

ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ثلاثة أشهر أو أن تزيد على سنة.

كما لا يجوز أن يودع في المصحة من سبق بإيداعه مرتين، أو من لم يمض على خروجه منها مدة سنتين على الأقل.

المادة 38

لا تقام الدعوى الجزائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة من تلقاء نفسه للعلاج.

ويوضع المريض تحت الملاحظة بالمصحة لمدة لا تزيد على أسبوعين. فإذا ثبت إدمانه وحاجته إلى العلاج، وقع إقراراً بقبول بقائه بالمصحة لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. وإذا شفي خلالها، وجب أن تقرر إدارة المصحة خروجه. وإن رأت هذه الإدارة حاجته إلى العلاج بعد انتهاء فترة الملاحظة أو استمرار بقائه بعد مدة الثلاثة الأشهر ولم يوافق المريض على ذلك كتابة، تقدم تقريراً إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة وتقرر اللجنة بعد سماع أقوال المريض خروجه أو استمرار بقائه بالمصحة للعلاج لمدة أو مدد أخرى، على ألا تزيد مدة بقائه بالمصحة على سنة. وعلى إدارة المصحة إخطار المريض كتابة بالقرار الصادر باستمرار إيداعه خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وعليها تنفيذ قرار الخروج خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لصدوره.

ويجوز للمريض التظلم من قرار اللجنة المشار إليها الصادر باستمرار إيداعه إلى المحكمة الجزائية الكبرى وذلك خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطاره.

يجوز لأحد الزوجين أو أي من الأقارب حتى الدرجة الثانية أن يطلب إلى جهاز الادعاء العام بوزارة الداخلية إيداع زوجه أو قريبه الذي يشكو إيمانه تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة إحدى المصحات للعلاج.
وعلى جهاز الادعاء العام، متى استظهر من التحقيق وتقرير اللجنة المشار إليها في المادة (37) جدية الطلب، أن يحوله إلى المحكمة الجزائية الكبرى لتفصل فيه برفضه أو بإيداع المشكو منه إحدى المصحات للعلاج وفقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة (37) من هذا القانون وذلك بجلسة سرية بعد سماع أقوال طرفي الشكوى وجهاز الادعاء العام وما قد ترى إجراءه من تحقيق.
ويجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب جهاز الادعاء العام أن تأمر بوضع المشكو منه تحت الملاحظة بإحدى المصحات لمدة لا تزيد على أسبوعين لفحصه طبياً قبل الفصل في الطلب متى وجدت ضرورة لذلك.

المادة 40

الأحكام الصادرة بالإيداع طبقاً لأحكام المواد (37) (38) (39) لا يجوز الطعن عليها بالاستئناف ولا تعتبر سابقة في أحكام العود.

المادة 41

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائتي ألف ريال ولا تقل عن مائة ألف ريال كل من حاز أو أحرز أو اشتري أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو نباتات من النباتات المبيئة في الجدول رقم (4) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المرخص بها قانوناً.

المادة 41 - مكرر ملغاة (الغيت بموجب قانون 1/2006) ★

المادة 42

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال ولا تقل عن خمسة آلاف ريال كل من ضبط في أي مكان أعد أو هيئ لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية الخطرة وكان يجري فيه تعاطيها مع علمه بذلك.
ولا ينطبق حكم هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو هيأ المكان المذكور أو من يساكنه.

المادة 43

يجوز لقسم الادعاء بوزارة الداخلية أن يقدم طلباً كتابياً ومسبباً إلى المحكمة الجزائية الكبرى للتحقيق في المصادر الحقيقية للأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من استورد أو صدر أو نقل أو وزع أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو تملك أو حاز أو أحرز أو باع أو اشتري أو سلم أو تسلّم مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو نباتات من النباتات الواردة في الجدول رقم (4) أو تبادل عليها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء مما تقدم أو أدار أو أعد أو هيأ مكاناً لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها في غير الأحوال المرخص بها في هذا القانون.
ويقدم الطلب بالتحقيق إلى رئيس المحكمة المذكورة ويحدد جلسة لنظره يعلن بها ذوو الشأن.
ويشتمل التحقيق الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتهم وزوجته وأولاده القاصرين الموجودة داخل البلاد وخارجها.
وللمحكمة في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الإجراءات الجزائية رقم (15) لسنة 1971م.
ولها أن تتدب أحد أعضائها للقيام بهذا التحقيق.
وتتبع أمام المحكمة الإجراءات والأحكام والقواعد المقررة في القانون رقم (15) لسنة 1971 المشار إليه وقواعد الإثباتات المقررة قانوناً، كل في نطاق الحالات التي يحكمها.
وإذا ثبت للمحكمة أن مصدر أموال المتهم أو زوجته أو أولاده القاصرين هو أحد الأفعال المذكورة في هذه المادة قضت بمصادرة هذه الأموال لصالح الدولة، وذلك دون الإخلال بحقوق الغير حسني النية.

المادة 44

يحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم (4) .
كما يحكم بمصادرة الأدوات والأجهزة والآلات والأوعية المستعملة ووسائل النقل المضبوطة والتي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة، وذلك دون الإخلال بحقوق الغير حسني النية.

تعد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة المحكوم بمصادرتها بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الداخلية، ويحدد القرار الإجراءات الواجب اتباعها ويكون فيها مندوب واحد من الهيئة الوطنية للصحة.
ويجوز لوزير الداخلية أن يأذن بتسليم تلك المواد أو المؤثرات العقلية الخطرة إلى أي جهة حكومية للانتفاع بها في الأغراض الصناعية أو العملية، وذلك بالتشاور مع رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة.

المادة 46

يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال ولا تقل عن عشرة آلاف ريال كل من رخص له في الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو حيازتها ولم يسمك الدفاتر المنصوص عليها في المواد (20) (1) (21) (1) (31) أو تعمد إخفاءها أو لم يقم بالقيود فيها.

المادة 47

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا تقل عن شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال ولا تقل عن خمسة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.
ويحكم بالغلق عند مخالفة حكم المادة (11).
ويحكم بوقف المخالف عن مزاولة المهنة لمدة مساوية لمدة العقوبة المقيدة للحرية عند مخالفة أحكام المواد (16) (1) (17) (1) (19) (1) (20)

المادة 48

يحكم بغلق كل محل مرخص له في الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو في حيازتها أو أي محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى إذا وقعت فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (34) (1) (35).
ويحكم بالغلق مدة لا تزيد على سنة ولا تقل عن ثلاثة أشهر إذا ارتكبت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (41). وفي حالة العود خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم السابق يحكم بالغلق نهائياً.

المادة 49 (عدلت بموجب قانون 7/1998) ★

لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الصادرة على العائد في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.
ولا يجوز في جميع الأحوال الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة الصادرة في هذه الجرائم .
وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة حضورياً بالعقوبة - فيما عدا الإعدام - واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها.
ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في الصحف اليومية التي تعينها.
ولا تسرى على المحكوم عليه في أي من الجرائم المعاقب عليها بالمادتين (34) و (35) من هذا القانون أحكام الإفراج تحت شرط المبينة بقانون تنظيم السجون.

المادة 50

يعفى من العقوبات المقررة في المواد (34) (1) (35) (1) (51) من هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة ومرتكبها قبل علمها بها.

المادة 51

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات كل من سلب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية خطيرة أو مستحضرات تدخل في تصنيعها أو نباتات من النباتات الواردة في الجدول رقم (4) في أي طور من أطوار نموها أو أثناء نقلها، من صيدلية أو مخزن أو مستودع أو مصنع أدوية أو جهة حكومية أو معهد علمي أو مركز أبحاث مرخص له في الاتجار أو التعامل بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو زراعتها، وكان ذلك بقصد التعاطي.
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ولا تقل عن سبع سنوات إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة من شخصين فأكثر أو ليلاً أو بالتعدي على أحد الأشخاص القائمين بالعمل في أحد هذه الأماكن، أو كان ذلك بقصد الاتجار.
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشرين سنة ولا تقل عن عشر سنوات إذا نشأ عن التعدي عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لا يحتمل زواله، أو إذا كان الجاني يحمل سلاحاً، أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن.
وتكون العقوبة الإعدام إذا أفضى التعدي إلى الموت.

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ولا تقل عن سبع سنوات كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف، أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشرين سنة ولا تقل عن عشر سنوات إذا نشأ عن التعدي عاهة مستديمة أو تشويه جسيم لا يحتمل زواله وإذا كان الجاني يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن. وتكون العقوبة الإعدام إذا أفضى التعدي إلى الموت. ويعاقب بالإعدام كذلك كل من قتل عمداً أحد الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها.

المادة 53 (عدلت بموجب قانون 7/1998) ★

يكون لمدير إدارة مكافحة المخدرات والمسكرات، ومدير إدارة خفر السواحل والحدود ومعاونيه من الضباط وصف الضباط والأفراد، وموظفي إدارتي الجمارك والموائى، في نطاق اختصاصاتهم، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 54

يكون للمهندسين الزراعيين بإدارة الشؤون الزراعية بوزارة الشؤون البلدية والزراعة صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الفصل السادس من هذا القانون.

المادة 55 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لموظفي الهيئة الوطنية للصحة من الأطباء والصيادلة الذين يعينهم رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة دخول محال ومخازن ومستودعات الاتجار في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع الأدوية ومعامل التحليل الكيماوية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون. ولهم الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة، ويكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بهذه الأماكن، ويجوز لهم اصطحاب رجال الشرطة لمساعدتهم في أداء مهامهم. ويجوز لمأموري الضبط القضائي عند تفتيشهم الأماكن الواردة في الفقرة السابقة أن يصحبوا معهم أحد موظفي الهيئة الوطنية للصحة للمشاركة إليهم في الفقرة السابقة.

المادة 56

يقوم مأمورو الضبط القضائي المنصوص عليهم في هذا القانون باقتلاع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجمع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبي الجريمة وتحفظ هذه الأشياء بعد تحريرها على ذمة المحاكمة بمخازن إدارة الشؤون الزراعية بوزارة الصناعة والزراعة إلى أن يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية.

المادة 57 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

ينشأ بكل من الهيئة الوطنية للصحة ووزارة الداخلية سجل عام يقيد فيه الأشخاص والجهات المرخص لهم في استيراد أو تصدير أو نقل أو الاتجار أو صنع أو حيازة أو إحراز المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية الخطرة أو زراعة نبات من النباتات المبينة في الجدول رقم 4. وينتضمن هذا السجل البيانات الآتية:
(أ) اسم الشخص وجنسيته أو الجهة والعنوان.
(ب) بيانات الترخيص وتاريخ صدوره ونوعه وسبب منحه.
(ج) اسم المادة المخدرة أو المؤثر العقلي المرخص به كاملاً، وطبيعته، ونسبته، وكميته.

المادة 58 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

تنظم بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة طريقة تداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة في المستشفيات والمصحات والمستوصفات والوحدات التابعة للهيئة الوطنية للصحة أو الخاصة.

المادة 59 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

يصدر وزير الداخلية، بعد التشاور مع وزير المالية والبتروول ورئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة، قراراً بشأن قواعد صرف المكافآت المالية لكل من يرشد أو يساهم أو يشترك في ضبط مواد

المادة 60 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

تنشئ الهيئة الوطنية للصحة مصحة أو مصحات لمعالجة المدمنين على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية الخطرة.

المادة 61 (عدلت بموجب قانون 1/2006) ★

لرئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة أن يفوض بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون إلى وكيل الوزارة.

المادة 62

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص وفقاً لأحكامه.

المادة 63

يلغى المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 1966م بمكافحة العقاقير المخدرة وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقمي (20) لسنة 1972م، (1) لسنة 1983م والمرسوم بقانون رقم (5) لسنة 1986م، وكل حكم يخالف أحكام القانون.

المادة 64

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.